



International Journal of Advanced Academic Studies

E-ISSN: 2706-8927
P-ISSN: 2706-8919
www.allstudyjournal.com
IJAAS 2020; 2(4): 536-541
Received: 18-10-2020
Accepted: 27-11-2020

محمد ظريف علم
"ستانکزی" طالب
مرحلة الدكتوراه في
قسم الفقه والقانون
، كلية الشريعة ،
جامعة ننجرهار ،
وزير التفتیش ، في
شركة التنمية
الوطنية في
أفغانستان

أهمية القواعد الأصولية في التفسير اللفظي باعتبار استعمال اللفظ في المعنى وباعتبار دلالة اللفظ على المعنى في ا لقوانين الأفغانية

محمد ظريف علم

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على رسول الله المبعوث رحمة للعالمين، ورضي الله عن
الصحابة والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

بدأت عملية نفاذ القوانين الوضعية في أفغانستان منذ ما يقرب قرناً، وقبل إنفاذ القوانين الوضعية، كان المرجع في الإدارات الحكومية في شتى المجالات هو مصادر المذهب الحنفي، وكانت كتب المذهب الحنفي هي التي تشكل أساساً كثيراً من القوانين الوضعية السارية لأفغانستان، في تنظيم العلاقات في جميع مجالات الحياة.

وفي التاريخ التقيني في البلد ولأول مرة، تم وضع مسودة الدستور الأفغاني في زمن الملك "شير علي" من جانب المفكر الإسلامي سيد جمال الدين الأفغاني، وصاغ الدستور الذي كان يتضمن مبدأ فصل السلطات ومبدأ الملكية الدستورية، لأن السيد كان يعيش في الوقت الذي نشطت فيه صحوة الأمة الإسلامية ضد الاستعمار البريطاني في جميع العالم الإسلامي. ونفي الملك الأفغاني الأمير شير على، السيد إلى أن استقر به المقام في تركيا، و مع أن الأمير أبعد و نفاه لكن السيد قدم توصياته إلى الأمير كتابة، بما في ذلك مسودة الدستور الأفغاني، إلا أن الأوضاع آنذاك في البلد كانت غير مهيأة لتطبيق الدستور كما أن الأمير لم يكن على استعداد نفسيّاً لقبول مثل هذه الأفكار والاقتراحات.

وبعد ظهور الحركة الدستورية في زمن الملك الأمير "حبيب الله بن الملك عبد الرحمن"، كان الوطنيون يرون أن تحقيق هدفهم هو وضع دستور للبلد، وعلى الرغم من أن هذه الخطوة قد تم قمعها من قبل الأمير في ذلك الوقت، إلا أن أفراد أسرته انجذبوا إلى الحركة الدستورية في البلات الملكي، وكان أمان الله ابنه عضواً في الحركة الدستورية، وبعد قتل الملك الأمير حبيب الله، وتولي الملك أمان الله الحكم السلطة، انتشرت الحركة الدستورية وتم إنجاز أمور وضع الدستور، بما في ذلك صياغة الدستور الأولى.

تمت صياغته تحت مسمى (النظام الأساسي للدولة العلية الملكية لأفغانستان) وهو أول دستور للبلد، وتتجدر الإشارة إلى أن هذا هو نفس المسودة التي صاغها السيد جمال الدين الأفغاني والتي أعيدت كتابتها مع تعديلات طفيفة عام 1301 هـ. و لأول مرة تم عرض هذا الدستور على مجلس العليا (لوبيه جرگه)، الذي انعقد في مدينة جلال آباد، حيث تم رفض الاعتراضات على كلمة القانون وغيرها من الأمور، بعد ذلك، في عام 1302، أي بعد عام، تم إنشاء المجلس العليا الثانية (لوبيه جرگه) في منطقة بغمان من مدينة كابول وتم سن هذه الوثيقة التشريعية بإسم (النظام الأساسي للدولة العلية الملكية لأفغانستان).

وبعد هذا و في عهد الملك الأمير أمان الله سن العلماء المسلمين القوانين الأخرى وفقاً لقواعد الفقه الحنفي في الشريعة الإسلامية.

و في هذه الكتابة الموجزة ستنطرق إلى موضوع بالغ الأهمية و هو تطبيق القواعد الأصولية و أهميتها في تفسير القوانين، من حيث وضع اللفظ و استعمال اللفظ في المعنى المراد. و تشمل الكتابة ثلاثة مباحث و عدة مطالب.

Corresponding Author:
محمد ظريف علم
"ستانکزی" طالب
مرحلة الدكتوراه في
قسم الفقه والقانون
، كلية الشريعة ،
جامعة ننجرهار ،
وزير التفتیش ، في
شركة التنمية
الوطنية في
Afghanistan

المبحث الأول: تعريف القانون:

القانون في اللغة بمعنى مقياس كل شيء و طريقه! وفي الاصطلاح: سُنْعَرَفُ القانون بطرقين من حيث الموضوع، أو الشكل:

أولاً: من حيث الموضوع:

هي مجموعة القواعد السلوكية العامة الملزمة للأفراد في المجتمع، والتي تنظم العلاقات، والروابط، ويناط كفالة احترامها من خلال الجزاء الذي توقعه السلطة العامة من يخالفها.²

ثانياً: من حيث الشكل:

عرف الدستور الأفغاني في المادة (94): القانون هو عبارة من مصوبه مجلسي الشورى الوطني بعد أن تم التوقيع عليها من قبل رئيس الجمهورية، إلا إذا صرخ في هذا القانون على شكل آخر.

المبحث الثاني: أنواع التفسير القانون:

ينقسم التفسير حسب الجهة التي تقوم بالتفسير، أو من حيث المرساج إلى ثلاثة أنواع: التفسير التشريعي، التفسير القضائي، التفسير الفقهي " الشخصي ". ينقسم تفسير القانون حسب الموضوع إلى التفسير اللفظي، والتفسير المنطقي.

أولاً: تفسير القانون حسب المراجع:

ينقسم التفسير حسب المراجع إلى ثلاثة أنواع: التفسير التشريعي، التفسير القضائي، التفسير الفقهي " الشخصي " سُنْحَدَد كل نوع من الأنواع المذكورة فيما يلي:

1- التفسير التشريعي:

فالتفسير التشريعي هو ما تقوم به ذات السلطة التي أصدرت التشريع المراد تفسيره، ولهذا يعتبر هذا النوع من التفسير جزءاً مكملاً للتشريع و يكون ملزماً للقاضي يتقيده به عند التطبيق، بل إن السلطة المفسرة تستطيع أن تنتهز هذه الفرصة لتعديل أو إضافة بعض المواضيع في التشريع الذي ربما يكون قد دون القانون على العجلة وتبيّن نقصه، أو ظهر نقصه عند التطبيق، وهذا جائز لأن السلطة التي تقوم بالتفسير هي التي أنشأت التشريع وتحتّص به.³

2- التفسير القضائي:

يقوم القاضي بتفسيير القانون حتى يتمكن من تطبيقه على المخاصمة المعروضة عليه، فالنصوص تعتبر عامة مجردة ويتولى القاضي إعمالها واستخراج الحلول منها للمشكل المماثلة أمامه ويقوم القضاء، أحياناً تحت شعار التفسير بسن قواعد قضائية، إلى الكثير من المبادئ انطلاقاً من تفسير بعض القواعد التشريعية.⁴

و في أفغانستان، لا يمتلك كل قاضٍ صلاحية تفسير القانون، لكن الدستور ينطّح هذه المهمة بالمحكمة العليا، كما هو محدد في المادة (121) من الدستور وتنص:

يعتبر فحص مطابقة القوانين والمراسيم التشريعية والمعاهدات الدولية، والمعاهدات الدولية مع الدستور وتفسييرها بناءً على طلب الحكومة أو المحاكم وفقاً لأحكام القانون من اختصاص المحكمة العليا.

3- تفسير الفقيه " الشخصي "

ويقوم به الفقهاء و رجال القانون من خلال ما يعدون من مؤلفات وأبحاث، أو في صورة فقلي تصدر في مناسبات معينة معروضة بل هو تفسير عام يتناول القانون بصفة عامة في جملته لذا يتسن بالطبع النظري.⁵

هذا النوع من التفسير غير رسمي، لكن المصدران الرسميين " التشريعي والقضائي " يستخدمان هذا التفسير.

ثانياً: التفسير من حيث الموضوع:

ينقسم تفسير القانون من حيث الموضوع إلى التفسير اللفظي، والتفسير المنطقي.

التفسير اللفظي يتم فهم النص من عباراته، ألفاظه، كلماته، وروح و معاني الحروف وفهومه.

التفسير المنطقي هو التفسير الذي يدور على قواعد المنطق مثل قواعد القىاسية، أو قواعد الأخرى.

المبحث الثالث: أنواع التفسير اللفظي من القواعد الأصولية في القانون الأفغاني

النصوص التشريعية تصدر عن الجهة المختصة، سواء كانت تصدر من جانب الحكومة في خلال عطلة مجلس الوطني "بارلمان" حسب حكم المادة (79) من دستور الأفغاني⁶، أو تصدر من بعد تصويب مجلس الوطني "بارلمان" ، حسب حكم المادة (94) من دستور الأفغاني.⁷

يحاول المشرع باستمرار إدخال المصطلحات القانونية بشكل صحيح و دقيق ، وفي بعض الحالات يتم الكشف عن أوجه النقص في القانون، وفي هذه الحالة لا بد من تفسير القانون، سنشرح في هذا المبحث أنواع التفسير اللفظي حسب استعمال اللفظ في المعنى، أو باعتبار دلالة اللفظ على المعنى بحسب ظهور المعنى وخفائه طبقاً لقواعد علم الأصول.

ينقسم التفسير اللفظي باعتبار استعمال اللفظ في المعنى إلى أربعة أنواع: الحقيقة، والمجاز، والصريح، والكناية.

وينقسم باعتبار دلالة اللفظ على المعنى بحسب ظهور المعنى وخفائه ومراتب هذا الظهور والخلفاء، إلى ثمانية أنواع، أربعة هي مراتب الظهور وهي الظاهر، والنص، والمفسر، والمحكم، وأربعة أخرى مراتب الخفاء وهي الخفي، والمشكل، والمجمل، والمتشابه.⁸

المطلب الأول: اعتبار استعمال اللفظ في المعنى:

هذا الموضوع من المواضيع اللغوية التي دخلت في أصول الفقه لما له من علاقة في استنباط الأحكام.⁹

إن الألفاظ المركبة من حروف لها دلالات، ولكن تتنوع كيفية دلالة اللفظ على المعنى في اللغة، فالأصل أن يدل اللفظ على المعنى بحسب الحقيقة، ويفاصلها المجاز، وقد يدل اللفظ على المعنى بأسلوب صريح، يقابلها الكناية، ولذلك تنقسم دلالة اللفظ باعتبار استعماله في المعنى إلى أربعة أنواع: الحقيقة، والمجاز، والصريح، والكناية.¹⁰

سُنْحَدَد كل نوع من الأنواع المذكورة بشكل مفصل وسنذكر أيضاً

⁵ المدخل إلى القانون، القاعدة القانونية ص 267

⁶ الدستور الأفغاني، المادة (79)

⁷ الدستور الأفغاني، المادة (94)

⁸ الدكتور الزحيلي وهبة، أصول الفقه الإسلامي ج 1 ص 200 ط دار الفكر.

⁹ الدكتور حوى أحمد سعيد، المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان ص 254

¹⁰ الدكتور الزحيلي مصطفى، الوجيز في أصول الفقه الإسلامي ج 2 ص 12

¹ معجم اللغة العربية المعاصرة / المعاني.

² الدكتور منصور حسين محمد، المدخل إلى القانون، القاعدة القانونية ص 1

³ ط منشورات الحلبى الحقائقية.

⁴ المدخل إلى القانون، القاعدة القانونية ص 267

⁴ المرجع السابق ص 268

في كل نوعه مثلاً للقانون الأفغاني.

1- الحقيقة:

الحقيقة في اللغة من الحق وهو ضد الباطل، والأمر المقتضي، والموجود الثابت.¹¹

وفي الأصطلاح: هو اللفظ الذي أريد به ما وضع له.¹² مثال تطبيقي للقانون:

لفظ الحقيقة في القانون: مثال المعنى الاصطلاحي للإقرار الوارد في المادة (30) من الدستور الأفغاني، والتي تنص على أن: الإقرار هو اعتراف المتهم بارتكاب جريمة برضائه تاماً وبحالة الصحة والإدراك العقلي الصحيح، في حضور محكمة مختصة. في المثال أعلاه، يمكن الحصول على المعنى الحقيقي في استخدام الاصطلاح الكلمة الإقرار، لأنه يمكن استخدامه معجماً في عدة القضايا، الإقرار في القضايا المدنية، والتجارية، والجناحية ، لذلك في نص قانون الهدف يستخدم المفهون كلمة (الإقرار) فقط في القضايا الجنائية، لذلك لا يستعمل التعريف الإقرار بنص المادة أعلاه في القضايا المدنية والتجارية. لأن إرادة الدستور الأفغاني في لفظ الإقرار حقيقةً وضع في المادة المذكورة في القضايا الجنائية. ويصبح الإقرار في نفس الحكم المادة المذكورة.

2- المجاز:

المجاز في اللغة من جاز إذا قطع الطريق وخلفه.¹³

والمجاز في الإصطلاح: هو اللفظ الذي استعمل في غير ما وضع له علاقة بينهما، أي أنه اللفظ الذي استعمل في غير ما وضع له علاقة بين المعنى الأول والمعنى الجديد الذي أريد من هذا الفظ.¹⁴

مثال تطبيقي من مواد القانون:

في نصوص القانون، يمكن الحصول على الكلمة المصرح بها في استخدام الكلمة "شخصية". تستخدم هذه الكلمة للتعبير عن المعنى الحقيقي للإنسان، وهو ما يسمى الشخصية الحقيقة، كما أنها تستخدم في المعنى المجازي للشخصية القانونية.

العلاقة بين المعنى الحقيقي والمجازي تقوم على الخاصية المنطبقة على الشخصية، وأساسها يقىم على القاعدة المنطقية للإنسان.

تتمتع الشخصية القانونية أيضاً بنفس الحقوق والإلتزامات التي يتمتع بها الإنسان، ويؤدي هذا القياس إلى استخدام الكلمة "الشخصية القانونية" مجازاً للمكاتب الحكومية، والشركات، والمنظمات الاجتماعية، والسياسية. وعلى هذا الأساس يضع في المادة (120) من الدستور الأفغاني كلاً من الأشخاص يمكن أن يكون المدعي والمدعى عليه أمام المحكمة.

تنص المادة المذكورة من الدستور:

(تشمل صلاحية القضاء النظر في جميع القضايا التي ترفع أمام المحكمة من قبل أشخاص حقيقين أو أشخاص قانونيين كما يشمل الدولة حينما تكون مدعية أو المدعى عليها أمام المحكمة وفقاً لأحكام القانون).

لذلك إذا تم استخدام الكلمة "شخصية" في القانون على أنها مطلقة، فإنها تشمل كلا الشخصيتين، الشخصية الحقيقة "الإنسان" و هذا بالمعنى الحقيقي، و الشخصية القانونية "الإدارة، أو الشركة" وهذا

بالمعنى المجازى، والاستدلال على الجملة من نص القانون بالمعنى العام يكون في كلا النوعين، إذا كان يعتمد على معنى واحد يذكر القانون شخصية مع ذكر صفة الإضافة، الشخصية الحقيقة بمعنى "الإنسان"، أو الشخصية القانونية بمعنى "الإدارة أو الشركة".¹⁵

3- الصريح:

والصريح في اللغة الخالص، وصرح بالشيء إذا أظهره وبينه.¹⁶ والصريح في الإصطلاح: ما ظهر به المراد ظهوراً بيناً حقيقة كان أو مجازاً.¹⁷

مثال تطبيقي من مواد القانون:

في سن القوانين يحاول المشرع استخدام كلمات صريحة، إذا نظرنا في نص المادة (120) من الدستور التي ذكرناها قبلأً، يعرف صراحة الشخص الحقيقي والقانوني، وبما في ذلك الإنسان بصفة الشخصية الحقيقة والدولة بصفة الشخصية القانونية مجازاً يكون المدعي والمدعى عليه أمام القضاء، في هذا النوع من استخدام الكلمات ويزيل أي غموض في نصوص القانون.

4- الكلامية:

والكلامية في اللغة أن تتكلم بالشيء وتريد به غيره.¹⁸ والكلامية في الإصطلاح: ما استتر المراد به ولا يفهم إلا بقرينة حقيقة كان أو مجازاً.

مثال تطبيقي فيما يعرض على القاضي من الخصومات: استخدام الكلمات والجمل الكلامية غير مذكور في القانون، ولكن فيما يتعلق بتطبيق القانون، يحدث أحياناً أن يفسر القاضي إخفاءه على أساس التناقض في العرف أو حالات أخرى من أجلأخذ الوجهة المرجوة منه. مثل ما يطلق الشخص زوجته بكلمة كلامية، في هذه الحالة، يتم تطبيق مرسوم الطلاق المحدد في القانون عندما يفسر القاضي هذه الكلمة بالطلاق إذا كان في العرف بمعنى الطلاق.

أهمية الأنواع السابقة في تفسير القانون:

تم شرح ما ورد أعلاه في تفسير القانون بناءً على شرح استخدام الكلمة مع المعنى في الأنواع والأمثلة القانونية لهذا الغرض، إذا كان هناك معنى حقيقي في نص القانون، لا يجوز الذهاب إلى المعنى المجازي في التفسير القانون، وإذا كانت هناك كلمة صريحة في نص القانون، فلا يمكن للقاضي التحقق من نص القانون بكلمة الكلامية. كما ورد في المواد (12- 13- 61) من المجلة الأحكام العدلية وتنص:

(الأصل في الكلام الحقيقة).

(لا عبرة بالدلالة في مقابلة التصريح).

(إذا تعذررت الحقيقة يصار إلى المجاز).

المطلب الثاني: دلالة اللفظ على المعنى:

في هذا التقسيم، يكون التفسير شائعاً ، لأن معنى الكلمة في التفسير يجب أن يتم وفقاً لقواعد معينة، ولو كان التفسير خلاف القواعد، لا يحصل في الواقع الغرض من القانون، وهو النظم في المجتمع،

15- قاموس المحيط.

16- اصول السرخسي ج 1 ص 187

17- قاموس المحيط.

18- اصول السرخسي ج 1 ص 187

11- القاموس المحيط.

12- المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان ص 255

13- القاموس المحيط.

14- المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان ص 256

ويخلق اللاسلطوية ضد الهدف. الفاظ هذا القسم قد تكون للسامع و القاريء واضحة المعنى والدلالة، وقد تكون خافية المعنى، ومنهمة الدلالة، وهنا يأتي دور المفسرين والشراح الذين يسعون لمعرفة مراد المشرع من النص، وتحديد الحكم المطلوب تتنفيذ، لذلك ينقسم الفاظ باعتبار ظهور معناه وخفايه إلى قسمين، واضح الدلالة، ومبهم الدلالة.¹⁹ ونبحث كل قسم فيما يلي:

الأول: الفاظ واضحة الدلالة:
ينقسم الألفاظ الواضحة على أربعة: الظاهر، والنص، والمفسر، والمحكم، وسنعرض فيما يلي باختصار لتعريف كل منها:

1- الظاهر:

الظاهر في اللغة خلاف الباطن، وهو الواضح المنكشف. وفي الاصطلاح هو الفاظ الذي يدل على معناه بصيغته من غير توقف على قرينة خارجية، ولم يكن المراد منه هو المقصود أصله من السياق ويحتمل التأويل والتخصيص والنسخ.²⁰

مثال تطبيقي من مواد القانون: الظاهر، لا يحتاج نص القانون إلى تفسيره، لكن المشكلة هي أنه يتوقف عند تشبيه خارجي، أو إذا وقع في سياق الكلمة المعنية، مثل هذا، القاعدة القانونية في حفظ حياة الإنسان، تنص المادة (23) من الدستور الأفغاني: الحياة هي هبة إلهية وحق طبيعي من حقوق الإنسان ، ولا يحرم أحد من هذا الحق إلا بإذن المحكمة المختصة والقانون.

في نص المقال المذكور جملة "الحياة هي هبة إلهية وحق طبيعي للإنسان" جملة ذات معنى ظاهر، ولا يحتاج المستمع إلى تشبيه خارجي لفهمها، وهي تعتبر مبدأ القاعدة.

لكن الجملة الأخيرة هي "لا يجوز حرمان أي شخص من هذا الحق دون إذن المحكمة المختصة والقانون". يرتبط بسياق الجملة السابقة ويتوقف عند السياق الخارجي، ومتى نص القانون على هذا الحق، يجب أن يراعي مبدأ ظهور نص الدستور، ولا يجوز له التخصيص على معارضه الحكم، كما في المادة (27) من الدستور قرينة على نص المادة (23) وتنص المادة (27) من الدستور: لا يعاقب أي شخص من مزاولته للعمل أو الإمتاع عنه، إلا بحكم المحكمة المختصة، أو إذا كان جرماً مطابقاً للقانون وقت الارتكاب.

ووفقاً لحكم المادة الأخيرة، لا يجوز أن يسن في قوانين فرعية خلاف لقاعدة القانونية تنص في الدستور تسمح بالإعدام أو زوال حياة الإنسان دون أمر من المحكمة المختصة أو القانون.

2- النص:

النص في اللغة لا يحتمل التأويل.²¹ وفي الاصطلاح: ما ازداد وضوحاً على الظاهر بمعنى من المتكلم على الظاهر بمعنى من المتكلم لا في نفس الصيغة..²²

مثال تطبيقي من مواد القانون: النص أوضح في معناه من الظاهر، لأن الكلمة تصدر للتعبير عن نفس الموضوع.

على سبيل المثال حكم المادة (23) من الدستور: الحياة هبة إلهية وحق طبيعي للإنسان، لا يجوز حرمان أي شخص من هذا الحق إلا بإذن القانون.

¹⁹- الدكتور الرحيلي مصطفى، الوجيز في اصول الفقه الاسلامي ج 2 ص 84

²⁰- الدكتور الرحيلي مصطفى، الوجيز في اصول الفقه الاسلامي ج 2 ص 84

²¹- معجم اللغة العربية المعاصرة.

²²- المدخل إلى مذهب أبي حنيفة النعمان. ص 280

في معنى حكم هذه المادة النص الذي تم وضعه كقاعدة، وفي ذاته لا يتوقف عند شيء خارجي، يجب أن تتبع القواعد اللاحقة في الدستور والقوانين الأخرى من معنى نص المادة المذكورة ولا تعارضها، وفي حالة المعارضة بسبب التفسير، سيتم رفض معنى النص.

بعاره أخرى، يفصل نص المذكور بين مبدأ الحفاظ على الحياة وزوالها. يعتبر قانون، الحياة الإنسان نعمة إلهية والحق الطبيعي الانتهاك عنها غير مسموح بها ويجب احترامها، ولكن من حيث زوال الحياة الإنسان اعتبره بحكم القانون.

3- المفسر:

المفسر في اللغة بمعنى البيان.

وفي الاصطلاح هو الفاظ الذي دل على معناه دلالة أكثر وضوحاً من النص والظاهر، بحيث لا يحتمل التأويل والتخصيص.²³

مثال تطبيقي من القانون: نستطيع أن نمثل لهذا النوع من دلالة الفاظ، أحكام الدستور في الفصل الثاني، وهي المواد التي تبين الحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين، لأن هذه الأحكام تضع القاعدة أولاً ثم تذكر التفسير والتعبير لتجنب احتمال سوء التفسير والتنازل.

تنص المادة (25) من الدستور: الأصل براءة الذمة، المتهم بريء حتى تثبت إدانته من قبل محكمة المختصة.

ورد في نص المادة المذكورة مبدأ الحكم كنص، وتعتبر البراءة من الالتزام الشرط الأساسي، وبعد ذلك يرد تفسيره في نفس المادة وتبقى براءة المتهم حتى صدور الحكم النهائي من المحكمة المختصة.

وفي حالة صدور الحكم النهائي من جانب المحكمة في إدانة الشخص، سيتم إلغاء مبدأ البراءة من المسؤولية، وفي حالة رفض التهمة، سيتم تحديد مبدأ ذلك الشخص.

فإذن جملة التفسير في القانون في أنه يرفض التفسير الغلط أو التنازل ويفسح حالات لا ينبغي له الخروج عنها.

4- المحكم:

المحكم في اللغة بمعنى مُتقن، دقيق، وثيق.²⁴

وفي الاصطلاح: هو الفاظ الذي دل بصيغته على معناه دلالة واضحة لا تحتمل تأويلًا والتخصيصًا ولا نسخاً.²⁵

مثال تطبيقي من القانون: تنص المادة (3) من الدستور: لا يجوز في أفغانستان أي قانون أن يتعارض مع معتقدات وقواعد الدين الإسلامي المقدس.

حكم هذه القاعدة القانونية مُحكمة لأنه لا يوجد لديها إمكانية تأويل، ولا تخصيص، ولا نسخ، ولا الغاء.

أي قانون تم سنه مخالفًا للعقيدة الإسلامية، مردود لأن حكم المادة (3) مُحكم.

لأن المادة (3) من الدستور كمبدأ محكم، فليس لهذه القاعدة إمكانية التأويل، والتنازل، والإلغاء، وإذا صدر أي قانون مخالف لها يرفضه ويلغي.

أهمية الأنواع السابقة في تفسير القانون:

إذا كان هناك تناقض في نص القانون بين أي نوع من أنواع الأدلة الواضحة، في مبادئ تفسير نص القانون، فيفضل توضيح أنه في حالة وجود تعارض بين الظاهر والنص في القانون، نص القانون له الأرجحية على ظاهر القانون، لأن معنى الدلالة من نص القانون أوضح من ظاهر القانون.

وعندما يتعارض نص القانون ومفسر القانون مع بعضهما

²³- اصول السرخسي ج 1 ص 165

²⁴- معجم اللغة العربية / المعاني

²⁵- المرجع السابق.

البعض، فإن مفسر القانون له الأرجحية على نص القانون. والمادة القانونية المحكمة لها أرجحية وقوة للتفسير، وهذا ما قدمنا مثالاً للمادة المحكمة، بمعنى أن دلالة اللفظ من أمثلة نصوص الظاهر، والنص، والمفسر الذي سبق شرحه إذا تعارض بنص المادة (3) من الدستور - وهي محكمة - فترجح المادة (3) على سائر الوثائق التشريعية في Afghanistan.

الثاني: الألفاظ غير واضحة الدلالة:

قد من أن اللفظ غير واضح الدلالة هو كلمة تدل على معنى السرية والخفاء ولا تكون معناها واضحة بل يتوقف فهم معناها على أمر خارجي، وينقسم إلى أربعة أنواع: هي الخفي، والمشكل، والمجل. أحياناً يتم ترتيب كلمات القانونية بطريقة تحجب معناها، لذلك، عند تفسير مثل هذا النص من القانون، يجب الإشارة إلى الحالات والقواعد المذكورة بحيث يمكن شرح نص القانون بوضوح في السر، ونبحث كل قسم بالأمثلة قانونية فيما يلي:

1- الخفي:

الخفي في اللغة بمعنى مستتر ولم يظهر.²⁶

وفي الاصطلاح: هو ما خفي مراده بعارض غير الصيغة لain بالطلب. أي إن معناه ظاهر من لفظه، ولكن وجد سبب عارض أدى إلى خفاء مراد المتكلم في بعض أفراده يحتاج إدراكه إلى نظر وتأمل.²⁷

مثال تطبيقي من مواد القانون: حدد نص الفقرة (2) من المادة (454) من قانون العقوبات السابق تعريف السرقة على النحو التالي:

بالغرض هذا القانون، من يعتبر لصاً أن يأخذ أموالاً منقوله ومضمونة من شخصاً آخر سراً. حرف "من" في جريمة السرقة حرف الموصول يستعمل لشخص، ولفظ ظاهر التي تشتمل لكل شخص حتى من يسرق الفلوس الناس من جيدهم في سيارة أو في سوق مزدحم، وهو ما يسمى طراراً.

ولم يصف التشريع بأن عمل طرار جريمة منفصلة في قانون العقوبات السابق لأن الطرار تشير إلى نفس الشخص مثل السارق. سيتم تدارك أنه إذا كان القاضي يعاقب على الطرار كسارق، فلن يعتبر حكم القاضي خطأ في تأويل القانون. وإذا عاقب القاضي الناهب كسارق، فإن حكم القاضي خطأ في التأويل القانون، وتفسير القاضي للخطأ هو نسبة عدم شمول السارق إلى الشخص الناهب في السر.

2- لفظ المشكل:

المشكل في اللغة بمعنى أمر صعب، ملتبس، غامض.²⁸

وفي الاصطلاح: هو اللفظ الذي خفي معناه المراد بسبب في نفس اللفظ، بحيث لا يدرك إلا بالتأمل وتقرينة تبين المراد منه.²⁹

مثال تطبيقي من مواد القانون:

ومن أمثلة المشكلة الكلمات الشائعة المستخدمة في القانون وأخذت منها معانٍ ومفاهيم عديدة ، لا يستطيع القارئ أن يأخذ منها معنى واحداً.

المثال القانوني على ذلك في المادة (70) من القانون المدني، التي

تنص على أن أهلية الزواج تكتمل عندما يبلغ الذكور (18) سنة و تبلغ الأنثى (16) سنة. كلمة "سنة" في نص المادة المذكورة شائعة بين السنة القرمية والسنة الشمسية، لأن في Afghanistan تستخدم كلتا الحالتين: ففي الاحتفالات الدينية يستخدم التقويم الهجري القرمي، وفي حالات رسمية أخرى، يتم استخدام التقويم الهجري الشمسي، لذلك تمت مشاركة معنى السنة في نص المادة المذكورة بين السنة القرمية والسنة الهجرية الشمسية.

كما نصت المادة (18) من الدستور على أن: أصل تقويم الدولة هو هجرة الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم، وأساس العمل في المكاتب الحكومية هو التقويم الهجري الشمسي، أيام الجمعة، (28) شهر من الأسد و (8) من شهر الثور هي أيام عطلات رسمية، وينظم القانون أيام العطل الأخرى.

يذكر نص المادة المذكورة من الدستور الكلمات المشتركة بين التقويمين الهجري الشمسي والهجري القرمي، لأن كلا التقويمين تؤخذ من هجرة النبي صلى الله عليه وسلم، و في النص المذكور، تم تحديد الخفاء في الدلالة، و هو أن العمل في الدوائر الحكومية يكون على أساس التقويم الهجري الشمسي.

في هذا الصدد، هناك مشكلة في تفسير المادة المذكورة من القانون المدني حسب الكلمة المشتركة بين سنة القرمية والقرمية، كما ذكرنا في تعريف المشكل، لا يدرك معنى اللفظ إلا بالتأمل وتقرينة تبين المراد منه، لذلك بضرورة دراسة أحكام الأخرى من القانون، كي نجد هل هناك تمييز بين التقويمين أم لا؟ والارتكاب والخلط في مسألة استنتاج الحكم يعود إلى أن موضوع الزواج يرتبط بمصادر الشريعة الإسلامية في Afghanistan.

ذكرنا قبلًا يجب أن نطالع الأحكام الأخرى من القانون، يؤدي وينتهي حل هذا المشكل تنص المادة (15) من القانون المدني إلى حل المشكلة، حيث نصت: (يتم حساب التاريخ وفقاً للتقويم الهجري الشمسي).

3- لفظ المجمل:

المجمل في اللغة اللفظ المتعدد بين محتملين.³⁰

وفي الاصطلاح: هو اللفظ الذي خفي المراد منه بنفس اللفظ خفاء لا يدرك إلا ببيان من المتكلم به؛ فلا يدرك بالعقل وإنما بالنقل عن المتكلم، وهو ضد المفسر، فلا يفهم المراد منه إلا باستفسار من المجمل و بيانه من جهة يعرف به المراد.³¹

في هذا النوع من الدلالة لتقدير "المجمل" توجد طرق لحل المشكلة و بيان القانون بناء على الغرض منه.

على سبيل المثال، بالمراجعة إلى مسودة القانون، الذي كان الغرض من التسويد الأولى للقانون، ربما تم في بعض مراحل الوثائق التشريعية حذف وايذاد لبعض الكلمات، مما أثر على نص القانون الواجب التطبيق، في حالة إجمالي القانون يجب أن نراجع إلى مسودة القانون الأولى.

لقد سبق أن ذكرنا في المراجع التفسيرية أن أحد المراجع التفسيرية للقانون هو مجلس الوطني "البارلمان".

نتيجة البحث:

لا شك في أن القوانين الوضعية بها نوافض، لهذا السبب، تم إنشاء قواعد التفسير لمعالجة أوجه القصور في القوانين. التفسير اللغطي هو أحد التفسيرات القانونية التي يتم من خلالها الكشف عن الموضوع إذا كان حكم القانون غامضًا.

كما وجدنا في مناقشتنا، تم تفسير أوجه القصور والإغفالات في

²⁶ معجم اللغة العربية / المعاني.

²⁷ اصول السرخسي ج 1 ص 167

²⁸ معجم اللغة العربية / المعاني.

²⁹ المراجع السابق ج 1 ص 168

³⁰ معجم اللغة العربية / المعاني.

³¹ المراجع السابق.

القانون من خلال القواعد التفسيرية، لذلك ينقسم التفسير حسب المراجع إلى ثلاثة المراجع، التفسير التشريعي، أو القضائي، أو الفقهي "الشخصي" أو ينقسم التفسير القانون من حيث الموضوع إلى التفسير اللغطي، أو التفسير المنطقي.

التفسير اللغطي يتم فهم النص من عباراته، أو الفاظه، أو كلماته، أو معانى العروض من روحه وفحواه. كما يدور بحثا حول هذه الموضوع.

التفسير المنطقي هو التفسير الذي يدور على قواعد المنطق مثل القواعد القىاسية، أو القواعد الأخرى.

يحاول المشرع باستمرار أن تكون صياغة كلمات و عبارات القانون واضحة و دقيقة، وفي بعض الحالات يتم الكشف عن أوجه القصور في القانون، وفي هذه الحالة لا بد من تفسير القانون، وذكرنا في هذا المبحث انواع التفسير اللغطي حسب استعمال اللفظ في المعنى، أو باعتبار دلالة اللفظ على المعنى بحسب ظهور المعنى وخفائه حسب قواعد علم الأصول بالمقارنة مع القوانين الأفغانية دراسة تطبيقية تحليلية.

وجدنا أن تفسير اللغطي ينقسم باعتبار استعمال اللفظ في المعنى إلى أربعة انواع: الحقيقة، والجاز ، والصريح، والكتابية.

وينقسم باعتبار دلالة اللفظ على المعنى بحسب ظهور المعنى وخفائه ومراتب هذا الظهور والخفاء، وهو ثمانية أنواع، أربعة هي مراتب الظهور وهي الظاهر ، والنص ، والمفسر ، والمحكم، وأربعة أخرى مراتب الخفاء وهي الخفي ، والمجمل ، والمشكل ، والمتناهية ، ولم نوضح التشابه في مناقشتنا ، لأنه لا توجد كلمات متشابه في القانون.

كل من الأنواع المذكورة قابلة للتطبيق في استخدام كلمات القانون ، كما هو مذكور في الأمثلة المذكورة على شكل المقارنة من القانون.

لذلك ، في حالة غموض القانون ، يمكن استخدام القواعد المذكورة لإزالة الغموض اللغطي من القانون ، من أجل الحصول على روح القانون و هدفه.

فهرس المراجع

كتب الاصول

- السرخسي محمد بن احمد بن أبي سهيل - اصول السرخسي - ج (1) بيروت - لبنان.
- الدكتور الزحيلي و هبة - اصول الفقه الإسلامي - ج (1) - ط دار الفكر بيروت لبنان.
- الدكتور حوى احمد سعيد - المدخل إلى مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان - ط دارالاندلس الخضراء للنشر و التوزيع جدة.
- الدكتور الزحيلي مصطفى - الوجيز في اصول الفقه الإسلامي - ج (2) ط دارالخير دمشق.
- جمعية العلماء، مجلة الاحكام العدلية - بهير- 1381- کابل افغانستان.

كتب القانون:

- الدكتور منصور حسين محمد، المدخل إلى القانون، القاعدة القانونية - ط منشورات الحلبى الحقوقية.
- وزارة العدل، جريدة الرسمية رقم (818) سنة 1382 هـ، الدستور الأفغاني.
- وزارة العدل، جريدة الرسمية رقم (353) سنة 1355 هـ، قانون المدني الأفغاني.

كتب اللغة:

- فirooz آبادی محمد بن يعقوب - القاموس المحيط.
- معجم اللغة العربية المعاصرة.
- المعاني.